بوتين اتهم الرياض بالمسؤولية عن انخفاض الأسعار بعد «انسحابها من أوبك+ وزيادة الإنتاج»

نذر أزمة نفطية جديدة.. روسيا والسعودية تتبادلان الاتهامات

عادت الاتهامات المتبادلة مجددا، بين السعودية وروسيا بشأن أزمة النفط الأخيرة، التي هبطت بالأسعار لمستويات متدنية، ما يعيد الأزمة إلى المربع الأول وينذر بتفاقم الخلافات النفطية على الأقل بين البلدين.

وحملت الـ48 ساعة الأخيرة في طياتها، عقب تدخل أمريكي بقيادة الرئيس دونالد ترامب، بوادر انفراجة للأزمة النفطية التي تزامن ظهورها مع توسع فيروس كورونا، حتى خرجت، الجمعة اتهامات متبادلة بين الجانبين الروسي والسعودي.

وللعودة إلى الوراء قليلا، فقد تفكك تحالف «أوبك+» الذي تقوده السعودية وروسيا بتاريخ 5 مارس الماضي، بعد مقترحات بتعميق خفض الإنتاج حتى نهاية 2020، إلا أن موسكو رفضت المقترح.

ونتيجة لذلك، خاضت السعودية حربا على أسعار النفط، أعقبه إعلان الرياض زيادة ضخ الإنتاج لمتوسط 13 مليون برميل يوميا بحلول مايو المقبل، مقابل 9.8 ملايين برميل يوميا، في فبراير الماضي.

وبسبب تفكك التحالف وتراجع الطلب نتيجة تفشي فيروس كورونا عالميا، هبطت عقود النفط حتى صباح الخميس الماضي، لأدنى مستوى منذ 2002 عند متوسط 24 دولارا بالنسبة لخام برنت.

لكن أسعار النفط الخام قفزت بأكثر من 25 بالمئة، الخميس الماضي، بعد اتصال ترامب بولي العهد السعودي محمد بن سلمان، أعقبته دعوة سعودية لاجتماع عاجل لتحالف «أوبك+».

وزيرا الخارجية والطاقة السعوديان يصفان الاتهامات بـ«عدم الصحة» و«تزييف الحقائق»

اتهامات روسية

واتهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، السعودية، بالمسؤولية عن انخفاض أسعار النفط بعد «انسحابها من تحالف (أوبك+) وعزمها زيادة الإنتاج».

وقال بوتين في تصريحات خلال اجتماع لمناقشة سوق النفط العالمي إن «أسباب انخفاض أسعار النفط والإنتاج، ترتبط في المقام الأول بفيروس كورونا، وما أدى إليه من تقليص الإنتاج وانخفاض الطلب في قطاع المواصلات والصناعة وغيرها».

وأضاف: «السبب الثاني لانهيار أسعار النفط، هو انسحاب السعودية من تحالف (أوبك+) وقيامها بزيادة الإنتاج، إلى جانب التصريحات بشأن استعداد شركائنا السعوديين تقديم تخفيضات على النفط». كما دعا بوتين إلى التحرك المشترك لخفض إنتاج النفط العالمي 10 ملايين برميل يوميا.

رد سعودي

ورداً على تصريحات بوتين، نفى وزيرا الخارجية والطاقة السعوديين في بيانين منفصلين، الجمعة، الاتهامات الروسية حول مسؤولية الرياض عن تدهور أسعار النفط، أو انسحاب المملكة من اتفاق (أوبك+)، متهمين موسكو بـ«تزييف الحقائق».

وزير الخارجية فيصل بن فرحان آل سعود، قال إن «ما تم ذكره عار من الصحة جملة وتفصيلاً، ولا يمت للحقيقة بصلة، وأن انسحاب المملكة من الاتفاق غير صحيح، بل إن روسيا هي من خرجت من الاتفاق».

وأضاف: «المملكة و 22 دولة أخرى كانت تحاول إقناع روسيا بإجراء المزيد من التخفيضات وتمديد الاتفاق إلا أن روسيا لم توافق على ذلك».

من جهته، قال وزير الطاقة عبدالعزيز بن سلمان، إن «المملكة بذلت جهوداً كبيرة مع دول (أوبك+) للحد من وجود فائض في السوق النفطية، ناتج عن انخفاض نمو الاقتصاد العالمي».

وزاد: «إلا أن هذا الطرح وهو ما اقترحته المملكة ووافقت عليه 22 دولة، لم يلقَ – وبكل أسف – قبولاً لدى الجانب الروسي، وترتب عليه عدم الاتفاق».

وأشار أن «وزير الطاقة الروسي هو المبادر في الخروج للإعلام والتصريح بأن الدول في حل من التزاماتها اعتباراً من الأول من إبريل، مما أدى إلى زيادة الدول في إنتاجها لمقابلة انخفاض الأسعار لتعويض النقص في الإيرادات».

والسعودية، هي ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بمتوسط يومي 9.8 ملايين برميل يوميا، تسبقها روسيا ثانيا بـ 11.2 مليون برميل يوميا، وصدارة أمريكية بـ 13.1 مليون برميل يوميا.

روسيا لا تخطط لزيادة إنتاج النفط خلال أبريل

توقعات بانخفاض الطلب على النفط في الأسابيع القادمة

أعلن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، عن توقعه بأن تشهد الأيام القادمة مزيدا من التراجع على طلب النفط، بسبب فيروس كورونا.

جاء ذلك خلال تطرقه إلى التطورات في أسواق النفط العالمية. وقال الوزير الروسي إن أوضاع أسواق النفط ستزداد سوءا، وستشهد تراجعا في الطلب خلال الأسابيع القادمة. ولفت إلى أن روسيا لا تخطط لزيادة إنتاج النفط خلال أبريل الجاري.

وتطرق الوزير إلى الاتصال الهاتفي مع نظيره الأمريكي دان بروليت، الأربعاء، مشيرًا أنهما متفقان في الآراء بخصوص تأثيرات فيروس كورونا سلبا على أسواق النفط.

وتراجعت أسعار النفط الخام لأدنى مستوى منذ 2002، الأربعاء، بالنسبة لخام برنت القياسي، مع تصاعد التخوفات العالمية من تزايد التسارع في تفشي فيروس كورونا.

كما تخوض السعودية وروسيا حربا على أسعار النفط منذ ثلاثة أسابيع عقب تفكك تحالف (أوبك+) لخفض الإنتاج، أعقبه إعلان الرياض زيادة ضخ الإنتاج لمتوسط 13 مليون برميل يوميا بحلول مايو المقبل، مقابل 9.8 ملايين برميل يوميا، في فبراير الماضي.

في الربع الأول من عام 2020

روسيا تضخ 1.3 مليار متر مكعب من الغاز لأوروبا عبر السيل التركي

بلغت كمية الغاز الطبيعي التي ضخته روسيا عبر أنابيب مشروع السيل التركي، لأوروبا، مليار و300 مليون متر مكعب، في الربع الأول من العام الجاري.

وبحسب البيانات، ضخت روسيا إلى أوروبا في شهر يناير الماضي 506 مليون متر مكعب، وفي فبراير 387 مليون، وفي مارس 428 مليون متر مكعب.

تجدر الإشارة إلى أنّ القسم البحري من مشروع السيل التركي يمتد من مدينة أنابا الروسية حتى ولاية «قرقلار إيلي» التركية المطلتين على البحر الأسود، بطول 930 كيلو متر ويتألف من خطين يغذي إحداهما تركيا والثاني أوروبا، والقسم البري يتألف من خطين بطول 142 و70 كيلو متر.

شحنتان من استراليا ستصلان خلال هذا الشهر

المواشي: «المسيلة» تصل من جنوب أفريقيا محملة بـ 53 ألف رأس من الغنم

أسامة بودي

أعلنت شركة نقل وتجارة المواشي اكبر ناقل للأغنام الحية في العالم عن وصول سفينتها المسيلة محملة بعدد 53 ألف رأس من الأغنام الحية من جمهورية جنوب افريقيا، و تعتبر هذه ثاني شحنة أغنام تجارية تستوردها «المواشي» من جنوب افريقيا، بعد نجاحها في تسويق الشحنة الأولى في السوق الكويتي، حيث لاقت الأغنام من جنوب افريقيا استحسان المستهلكين في دولة الكويت.

وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي لشركة نقل وتجارة المواشي أسامة خالد بودي أن هذه الشحنة جاءت نتيجة للقبول والاستحسان الكبيرين اللذين لاقيناهما للاغنام الجنوب افريقية لدى المستهلك في السوق الكويتي، حيث انها تتميز بجودة اللحم والطعم الى جانب السعر المناسب.

و اضاف بودي مطمئنا: لدينا ايضا شحنتان من استراليا ستصلان خلال هذا الشهر حيث تم بحمد الله وتوفيقه الانتهاء من تحميل الشحنة الأولى منهما على سفينتنا «الشويخ» من استراليا يوم الاثنين الماضي وهي في طريقها الان الى الكويت، ليصبح اجمالي عدد الشحنات خلال شهر ابريل 2020م ثلاث شحنات، باجمالي عدد 115 ألف رأس من الغنم ، وذلك ضمن الخطة الموضوعة لسنة 2020م، وتنفيذا لتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه بالعمل على توفير احتياجات المواطنين والمقيمين من السلع الاستهلاكية في السوق المحلي، ونطمئن السادة المستهلكين بأن الكميات متوفرة و كافية ولله الحمد.

وأضاف بودي : تهدف الشركة لاستيراد عدد 600 ألف رأس غنم سنويا من جنوب افريقيا خلال الثلاث اعوام القادمة، وستكون هذه الشحنات مكملة للشحنات المستوردة من استراليا، حسب الخطة السنوية.

و شدد بودي بأن شركة نقل و تجارة المواشي، و هي احدى شركات الامن الغذائي، حرصت منذ انشائها سنة 1973 و لأكثر من 45 سنة على تعزيز الامن الغذائي في دولة الكويت في أي ظرف، وذلك بتوفير جميع أنواع اللحوم الطازجة والمبردة والمجمدة والمصنعة للمستهلك في السوق الكويتي، تحت شعار «الجودة الحلال».

وانتهز بودي الفرصة للتقدم بالشكر الجزيل الى جميع مؤسسات الدولة مثمنا دورهم الجبار في تذليل كافة المعوقات والصعوبات، وتقدم بالشكر الخاص الى جميع العاملين في الشركة الذين يعملون على مدار الساعة خصوصا العاملين في مسلخ العاصمة وفي مصنع اللحوم التابع للشركة وفريق توزيع اللحوم و العاملين في نقاط البيع التابعة للشركة على جهودهم الجبارة في توفير اللحوم والمنتجات للمستهلكين.

مع توقعات بسيناريوهات صادمة

كورونا يدفع الاقتصاد العالمي نحو المجهول

في الوقت الذي يواصل فيه فيروس كورونا المستجد انتشاره بشكل سريع، فإن التوقعات الخاصة بالاقتصاد العالمي مازالت صادمة، خاصة مع عدم وجود أي مؤشرات تؤكد حدوث انفراجة في الأفق القريب.

في تقرير حديث، طرح بنك الاستثمار «إي.إن.جي»، السيناريوهات التي تواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، حيث يفترض السيناريو الأول أن تدفع التوترات الاجتماعية والتداعيات الاقتصادية الخطيرة، الحكومات الكبرى إلى البدء في تخفيف إجراءات الإغلاق في نهاية أبريل الجاري، وسيتبعها آخرون في مايو المقبل، على أن تبدأ العودة إلى الحياة الطبيعية تدريجياً، مع استمرار التباعد الاجتماعي طوال فترة الصيف بأكمله على الأقل.

كما يفترض هذا السيناريو أن تستمر قيود السفر العالمي، ولكن مزيجاً من تطوير اللقاحات وقدرة اختبار أكثر انتشارًا وقدرة أكبر على زيادة خدمات الرعاية الصحية الحرجة، يعني أنه يمكن تجنب الإغلاق الكامل إلى حد كبير إذا انتشر الفيروس مرة أخرى مع اقتراب فصل الشتاء في الشمال. ومن المتوقع أن تشهد معظم البلدان انكماشًا حادًا في النشاط الاقتصادي مقارنةً بالأزمة المالية.

وفقاً للسيناريو الثاني، فسيكون هناك تخفيف تدريجي لإجراءات الإغلاق في الشهرين المقبلين. ولكن في هذا السيناريو يعود الفيروس في الخريف، ورغم جهود الاختبار الأكثر انتشارًا وتتبع الاختلاط، فإن الانتشار الجديد يدفع معظم الاقتصادات إلى الإغلاق.

لكن ستكون إدارة الأزمات في الحكومات أكثر خبرة مما كانت عليه في ربيع 2020 ويمكن أن تكون تدابير الاحتواء أكثر تفصيلاً، مما يجعل بعض المناطق والقطاعات تستمر في العمل. ومن المفترض أن يستمر هذا الأمر حتى أبريل 2021 قبل أن يصبح الفيروس تحت السيطرة وتبدأ الاقتصادات وكذلك المجتمعات في العودة إلى طبيعتها.

أما السيناريو الثالث فيتمثل في أن يسير العالم الغربي على خطى الصين من خلال إنهاء عمليات الإغلاق بمجرد انقلاب منحنى الإصابات الجديدة. ويفترض هذا السيناريو أن تتحقق عودة سريعة إلى الوضع الطبيعي في نهاية أبريل الحالي.

ويفترض أيضًا أن الفيروس لن يعود مرة أخرى في فصل الشتاء المقبل. ومع ذلك، لن يتم تعويض بعض الخسائر الاقتصادية على الفور، لكن الإجراءات الحكومية مثل الضمانات ودعم السيولة وخطط خفض ساعات العمل، ستعزز تعافياً سريعًا وقويًا للاقتصاد، على الرغم من بعض الاختلافات عبر الدول اعتمادًا على وقت انتهاء إجراءات الإغلاق.

في هذا السيناريو، ستشهد معظم الاقتصادات ركودًا معتدلًا بنحو 2 إلى 3% على أساس سنوي ولكن النمو في عام 2021 سوف يتسارع، مما يعيد معظم الاقتصادات إلى مستويات ما قبل الأزمة.

ويفترض السيناريو الرابع أن تعود الأمور لطبيعتها خلال الربع الثاني من 2021، ربما إذا تم تطوير لقاح وتم توزيعه خلال أشهر الشتاء. وقد يكون التعافي هنا أسرع وأقوى قليلاً من السيناريوهات الأخرى، حيث يُفترض أن الفيروس سيكون تحت السيطرة بشكل كامل.

وفق هذا السيناريو، ستشهد معظم الاقتصادات انكماشاً غير مسبوق في الربع الثاني من العام الحالي بحوالي 50% على أساس فصلي. وسوف يُذكر العام الجاري في كتب التاريخ باعتباره العام الذي شهد أسوأ ركود على الإطلاق، حيث يشهد تقلص معظم الاقتصادات بمعدلات من رقمين للعام ككل. وسوف يكون التعافي في عام 2021 ضعيفاً نسبيًا وسيستغرق حتى 2023 قبل أن تعود معظم الاقتصادات إلى مستويات ما قبل الأزمة.

البنك الدولي يتوقع ركوداً عالمياً ضخماً

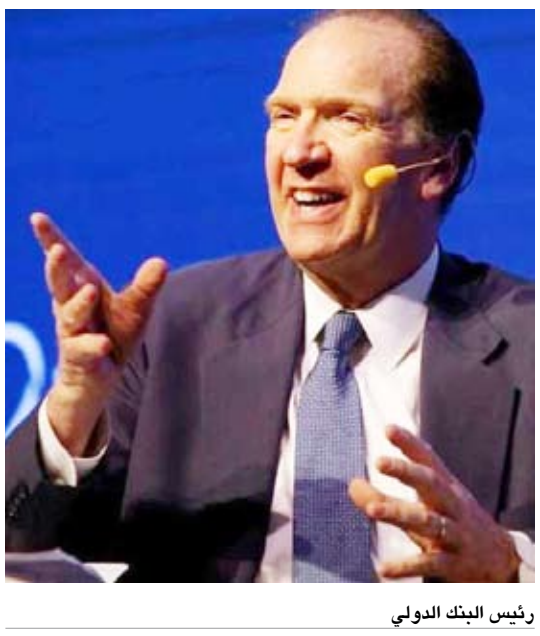

رئيس البنك الدولي

قال ديفيد مالباس، رئيس البنك الدولي، إن من المتوقع أن تؤدي جائحة كوفيد19- الآخذة في الانتشار بشكل سريع إلى «ركود عالمي ضخم» من المرجح أن يلحق أكبر ضرر بالدول الفقيرة والضعيفة.

وأضاف مالباس في منشور على موقع «لينكد إن»: «نعتزم الرد بقوة وبشكل واسع ببرامج دعم ولاسيما للدول الفقيرة». وقال إنه يعتزم التحدث قريبا مع زعيمي إثيوبيا وكينيا ودول أخرى، بحسب «رويترز».

وأصدرت المؤسسات الدولية والبحثية في العالم، العديد من التوقعات بشأن تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول الكبرى.

وتوقعت مؤسسة اكسفورد ايكونوميكس أن يسجل الاقتصاد العالمي ركودا حاد لكنه قصير الأمد، فيما توقع أن تكون أوروبا الأكثر تأثرا.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن يحدث ركود أسوأ من ركود 2008، لكن التعافي يبدأ العام المقبل. وقال صندوق النقد الدولي إنه وضع تريليون دولار بتصرف الدول و80 دولة طلبت تمويلا عاجلا. وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إن التداعيات السلبية لكورونا ستبقى لسنوات. وأوضحت أن عدد الشركات المتعثرة والوظائف المفقودة غير واضح بعد.

وتوقعات الخبراء للاقتصاد الأميركي كارثية، فيرى غولدمان ساكس أن اقتصاد الولايات المتحدة سيتراجع 25 %، فيما توقع مورغان ستانلي تراجع الاقتصاد الأميركي 20 % في الربع الثاني من العام الجاري. ويتوقع بنك أوف أميركا تراجع الاقتصاد الأميركي بـ25 %، فيما يتوقع جي بي مورغان تراجعا قدره 14 %.

الخسائر قد تتخطى 4 تريليون دولار

توقع بنك التنمية الآسيوي، أن تتراوح كلفة تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي إلى 4 تريليون دولار، أي ما يعادل 2،3 إلى 4،8 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي العالمي.

وأوضحت المنظمة، ومقرها في مانيلا، في تقرير نشرته أن التقديرات قد تكون أقل من الواقع كونها لا تأخذ بالاعتبار «الأزمات الاجتماعية والمالية المحتملة وكذلك تأثير الوباء على الأنظمة الصحية والتربوية على المدى الطويل».

وتخطى عدد المصابين بمرض كوفيد19- الخميس عتبة المليون حول العالم، بينما تجاوز عدد الوفيات 52 ألفاً.

وبحسب البنك، فمن المتوقع أن يسجل معدل النمو في آسيا 2،2 بالمئة خلال العام الحالي، في أبطأ وتيرة مسجلة منذ العام 1998، حين لم يتجاوز النمو عتبة 1،7 بالمئة جراء الأزمة المالية الآسيوية.

وقال كبير الاقتصاديين في البنك الآسيوي للتنمية، ياسويوكي ساوادا، «لا يمكن لأحد توقع حجم انتشار جائحة كوفيد19- أو مدته»، موضحاً أنه «لا يمكن استبعاد احتمال حدوث أزمة مالية خطرة».

وتستند التوقعات إلى أن الفيروس سيصبح قيد السيطرة هذا العام وسيعود الوضع إلى طبيعته في العام المقبل، رغم أن احتمال تجدد الفيروس ليس مستبعداً وما زال مستوى خطورته مجهولاً.

وحذر التقرير من أن «النتائج قد تكون أسوأ مما هو متوقع، وألا تستعيد معدلات النمو عافيتها بشكل سريع».